مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ISSN : 2353-0472
المجلد1 ، العدد1، (جانفي 2013) EISSN : 2600-6405

معتقل الجرف
بالمسيلة خلال ثورة التحرير الوطني1954-1962
قراءة في شهادات المعتقلين والوثائق الارشيفية

الأستاذ خميسي سعدي
قسم التاريخ- جامعة المسيلة

المسيلة منطقة المعتقلات

ان الحديث عن معتقل الجرف يجرناإلى التطرق لبداية الاجراءات القمعية بواسطة القانون التي كان من بينها انشاء مناطق حماية تنظم فيها حركة المرور وتنقل الأشخاص وحضر التجول وتصبح الحركة مقيدة برخصة تمنحها السلطات الإدارية، وغيرها من الإجراءات وكل من يخالف ذلك يتعرض لعقوبات شديدة تصل حتى إلى السجن لمدة شهرين وتغريم بمبلغ مالي من 5000 إلى 200.000 ف أو يصدر في شأنه الإبعاد الإداري، وكانت بلدية المسيلة المختلطة معنية بهذه الإجراءات[1] .

وبما ان الإجراءات المذكورة أعلاه لم تفلح في التقليل من نشاط الثوار فان سلطات الاحتلال قد سارعت إلى إقامة المعتقلات في الجزائر لاعتقال المشبوهين، و خصصت لكل عمالة معتقل وذلك تبعا لتطبيق قانون حالة الطوارئ[2]، فكانت عمالة قسنطينة سباقة إلى فتح معتقل في جنوب العمالة ببلدية المسيلة المختلطة، التي اعتقدت أنها منطقة بعيدة في نظرها عن الثورة، واختيارها لمنطقة الشلال يعود لأسباب طبيعية حيث تتميز بمناخ صعب، افتتح هذا المعتقل في شهر ماي 1955م في المنطقة المسماة العجيلية[3].

يقع حاليا ببلدية خطوطي سد الجير دائرة الشلال بولاية المسيلة، اشتهر بمعتقل الشلال، يبعد عن مدينة المسيلة بحوالي 40كلم باتجاه الجنوب، يتكون من خيم للمعتقلين وبناءات خشبية (Baraque) للإدارة، أحيطت مساحة المعتقل بالأسلاك الشائكة، وتتميز الأرض التي أقيم عليها بانكشافها وانبساطها .

عانى المعتقلون البالغ عددهم 1000 معتقل الأمرين بسبب صعوبة المناخ الذي تميز بارتفاع درجة الحرارة وهبوب الرياح المصحوبة بالرمال، الزوابع الرملية، لسعات العقارب ولدغات الثعابين بالاضافةإلى المعاملة السيئة من طرف الحراس[4].

حياة المعتقلين بالشلال تميزت بالاستغلال الفاحش للنزلاء الذين وضعهم رئيس بلدية المسيلة المختلطة تحت تصرف المقاول قونزالس الذي كانت لديه ورشات لانجاز سد الفلة على واد اللحم وذلك بالاتفاق المسبق بينه وبين والي عمالة قسنطينة، حيث يتكفل المقاول بضمان تموين المعتقلين بالمؤنة وما يحتاجونه مقابل العمل في ورشته[5].

والأفراد الذين سيقوا إليه لا يعرفون عن وضعيتهم القانونية شيئا، هل هم سجناء ؟ أم أسرى حرب ؟ أم مبعدون إداريا من مناطقهم؟ وحينما يتقدم بعض المعتقلين من إدارة المعتقل مستفسرين عن وضعيتهم فكانت تجيبهم بأنهم مسخرون طبقا لأحكام المادة 14 من قانون 11 جويلية 1938م، المتضمن تنظيم الأمة زمن الحرب، وبلغت حالات الفوضى والاعتقال العشوائي ذروتها حينما كان مدير المعتقل يستقبل الشاحنات المحملة بالوافدين

الجدد الذين يستلمهم من أفراد الدرك دون أن يقدموا له الوثائق والبيانات اللازمة ولما يطالبهم بها يقولون بأن لديهم أوامر بتسليمك هؤلاء والعودة إلى قسنطينة في اقرب وقت[6].

هذا وان دل فإنما يدل على التعسف الذي تمارسه إدارة الاحتلال تجاه الجزائريين الذين كانت تعتقلهم بالشبهة وبالصدفة، ويبين حالة الفوضى التي كانت تتخبط فيها الإدارة الفرنسية، فلتبرير فتح المعتقلات اختارت من ترسانتها القانونية صيغة تناسب الوضع الجديد فهولاء المعتقلون هم موضوعون تحت التصرف إلى غاية إشعار جديد،وهذا يعني التسخير. ولقد وصف احد مفتشي الإدارة في التقرير الذي أعده حول المعتقلات في الجزائر بان معتقل الشلال يتميز بنظام قاس لا يوجد مثله في بقية المعتقلات وهو شبيه بالمعتقلات النازية[7].

ولقد طرحت مدى قانونية معتقل الشلال مع قانون حالة الطوارئ، ومدى انسجامه ومطابقته للطابع الجمهوري للدولة الفرنسية في البرلمان الفرنسي أثناء مناقشة النواب لمشروع تمديد حالة الطوارئ في جويلية1955، وبهذا الصدد فقد تدخل النائب محمد الصالح بن جلول مبينا الظروف المأساوية التي يوجد بها معتقلوا الشلال، مستدلا عن ذالك برسالة مسربة من المعتقل كتبها نائب سابق بالجمعية الوطنية الفرنسية عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ألا وهو السيد مسعود بوقادوم[8] .

ولم ينجهم من هذا المعتقل الاّ تلك العاصفة الهوجاء ليلة 04 اوت 1955م، التي حطمت المعتقل وفر بعض من فيه، ولقد وصف احد المعتقلين تلك العاصفة بما يلي :

« وحلت ليلة الرابع من أوت 1955، كانت عناصر الطبيعة عند موعدها، زعزع وزوابع وأعاصير و أمطار، فبادر المحتجزون كالمعتاد لدعم الصواري معتقدين ان العاصفة لا تلبث أن تهدأ شأنها في الأيام الخالية، ...، اذ في هذه الليلة كانت الزوابع أشد و الأعاصير أحد، والعاصفة أهوج اقتلعت الخيام، وطوحت وأطاحت بالصواري وحطمت البناية الإدارية وأطارت ورقات التنك في الهواء مسافات، فكنا نسمع لها صفيرا رهيبا، وهي طائرة فوق الخيام، فقد اتفق ان أصاب بعض هذه الورقات من المضارب فأحدثت ضحايا هذا يمسح جنبه، وذاك يندب أضلاعه وذلك ساقط على الأرض يمسك بساقه وقد كادت تنفصل من أصل الفخذ الأمر الذي دعا بترها من بعد في مستشفى البرج أو سطيف[9]»

لما هدأت العاصفة أدرك الجميع هول الكارثة، فالبيوت الخشبية محطمة،والخيام ممزقة و ضاع بعضها،واستغل العديد من المعتقلين العاصفة للفرار، والأمتعة ضاعت والأغراض كذلك، وبعد تباحث المسوؤلين الفرنسيين على مختلف المستويات ارتأوا ضرورة تغيير مكان المعتقل، فوقع اختيارهم على قرية الجرف لتكون بديلا عن معتقل الشلال .

بداية معتقل الجرف

عملت سلطات الاحتلال خلال شهري أوت وسبتمبر على التحضير المادي والبشري لافتتاح معتقل الجرف الذي حدد له يوم 01 اكتوبر 1955م، وتبين الاتفاقية المبرمة بين مصالح الحكومة العامة بالجزائر وشركة قوانزالس الاستعدادات التي تم اتخاذها من أجل الإسراع في فتح معتقل الجرف مثل نقل العتاد والوسائل من معتقل الشلال إلى معتقل الجرف، و العمل على تهيئة وتحضير قرية الجرف إلى المعتقل كإقامة السياج ونقاط الحراسة، وضمان تموين المعتقلين بالمئونة والماء والأغطية والأفرشة و أواني الأكل[10]

.

ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل استغلال قرية الجرف كمعتقل الاتفاقية المبرمة بين بلدية المسيلة المختلطة و(ش.ز.ا / S.A.P) المالكة للقرية تتضمن كراء 80

غرفة المكونة لقرية الجرف لبلدية المسيلة بـ 500 ف للغرفة الواحدة شهريا و تزويد المعتقل بالمياه ومحرك ضخ ألي،نقل بالشاحنات والجرارات لمختلف الوسائل و الأغراض والعتاد بالاضافةإلى وضع خزانين للماء بسعتين مختلفتين واحد بسعة 6000 لتر والثاني بسعة 3000 لتر[11] .

وصف المعتقل

الجرف يتكون من 20 بناية، كل واحدة منها تتكون من أربعة منازل، وكل منزل فيه اربعة غرف، في المجموع 80 غرفة، مساحة كل واحدة منها 3م^2، السقفعلى شكل نصف دائرة، جدرانه بنيت بالطوب واللبن وجعلت عوارضه وسواريه من الاسمنت، وطليت الجدران الخارجية للمنازل بالاسمنت ثم بالشيد، وكل منزل له مدخل رئيسي يفضي مباشرة إلى حوش المنزل ومنه إلى الغرف ومدخل ثانوي خاص بغرفة الضيوف على جانب اخر من المنزل. وهو بشكل عام أقيم على طراز المنازل الريفية[12].

مرافق المعتقل

يوجد بمعتقل الجرف عدة مرافق منها العيادة التي خصص لها جناح خاص داخل المعتقل يتكون من 26 غرفة مساحة الواحدة منها3م^2، منها غرفة مخصصة لفحص المرضى وتقديم الاسعافات الأولية وغرفة أخرى خصصت للصيدلية، أما عن الوسائل الطبية المتوفرة فهي أقل من تلك التي يجب أن تتوفر في قاعة المساعدة الطبية المجانية (A.M.G)، أما عن الصيدلية فهي عبارة عن خزانة معدنية ورفوف، الأدوية المتوفرة لا تناسب حالات المرضى الموجودين بالمعتقل[13].

المعتقل لا يتوفر على طبيب ولتغطية هذا النقص لجأت إدارة المعتقل إلى التعاقد مع طبيب خاص مقيم بمدينة المسيلة، وحسب الاتفاقية المبرمة بين الطرفين فان الطبيب يقوم بزيارة المعتقل يومين في الأسبوع لمدة ثلاث ساعات لليوم الواحد لفحص المرضى ومتابعة الحالة الصحية للمعتقلين[14].

أما عن طبيب الأسنان فقد تم التعاقد في البداية مع طبيب مقيم في مدينة بوسعادة، حيث يقوم بزيارة المعتقل مرتين في الأسبوع لكنه لم يلبث أن قام بتوقيف عمله في معتقل الجرف مما تسبب في حالة تذمر وسط المعتقلين، هذا الوضع استغلته مندوبية المعتقلين، التي تقدمت باقتراحات إلى إدارة المعتقل التي من بينها المساهمة في التكفل بالحالة الصحية للمعتقلين وذلك بشراء المعدات الأولية لعيادة الأسنان هذا الاقتراح قوبل بالرفض، واقترحت الدكتور بوسديرة الطاهر المتخصص في طب الأسنان لتسيير العيادة الذي اشترط على الإدارةتوفير المعدات اللازمة. أما عن الممرضين أو مساعدي الممرضين أو المختصين في الصحة فادارة المعتقل لم توظف ولم تتعاقد مع من يضمن هذا العمل بل لجأت إلى الاستعانة بالمعتقلين، فقد وجدت من بينهم من يحسن مهنة التمريض مثل السعيد بومالية، الذي عمل ممرضا بصفته معتقلا ثم عمل ممرضا متعاقدا بعد تسريحه، لكنه القي عليه القبض من طرف قوات الجيش لاكتشاف أمر تعاونه مع الثورة في المنطقة وذلك بتسريب الدواء إلى(ج ت و)[15].

واغلب المعتقلين ينقلون للعلاج في مستشفيات المسيلة وبرج بوعريريج وسطيف وقسنطينة إذ أن أغلبهم مصاب بمرض السل والبعض مصاب بالدفتيريا والتفويد وحالات لمرض السرطان[16].

أما المطبخ فقد كان في بناية مستقلة بنيت حديثا في الجهة الجنوبية من المعتقل طوله حوالي 13 مترا وعرضه 7 أمتار، كانت ادارة المعتقل تقوم بتوفير المواد الأولية

والمعتقلون يقومون بأمور الطبخ والتوزيع، وإلى جانب المطبخ يوجد الدكان (المقصف) الذي كانت تباع فيه بعض الأغراض التي يحتاجها المعتقلون في حياتهم اليومية، كالمواد الغذائية، وأغراض الخياطة والحلاقة والألبسة وبعض أواني الأكل، و ساحة كبيرة في وسط المعتقل خصص المعتقلون جزءا منها ملعبا لكرة القدم، والجزء الأخر لإقامة الصلاة حيث تم فرشه بحصر الحلفاء[17].

ويتوفر المعتقل عل شبكة حديثة للمياه الصالحة للشرب اقيمت منذ بناء قرية الجرف موصولة بخزان مائي يوجد على بعد كيلومترين تقريبا من المعتقل في المكان المسمى فيض لروي وخزانات للمياه امام كل وحدة سكنية . هذه الشبكة لم توفر للمعتقل الماء الكافي فلجأت ادارة المعتقل إلى التعاقد مع (ش.ز.ا / S.A.P) لتوفير الماء بكمية معتبرة للمعتقل ووضع صهاريج مائية في المعتقل، ورغم ذلك فإن المعتقلين خاصة في بداية السنة الأولى من تحويلهم إلى معتقل الجرف عانوا الأمرين بسبب قلة الماء وعدم توفره بالكمية اللازمة لمتطلبات الاستعمال اليومي، وللحصول عليه كان المعتقلون يتجهون نحو الحنفية الرئيسية التي تتوسط المعتقل والكائنة في بناية خاصة يطلق عليها المبنى الصحي . ولقد اضطرت ادارة المعتقل إلى تحديد حصة الماء لكل فرد[18] . ويشير أحد المعتقلين إلى أن الماء الذي كان يوفر لهم يتميز بملوحة شديدة مما تسبب في اصابة المعتقلين « بالاسهال وأمراض المعدة والكبد وغير ذلك من الامراض الناتجة عن تلوث المياه[19] ».

كما انه لم تكن هناك مراحيض، فقد اجبر المعتقلون على حفرٍ حفر لقضاء الحاجات الطبيعية، وتردم كلما امتلأت، ويحفر غيرها، وكان أغلبها يوجد في الجهة الشرقية للمعتقل[20].قام المعتقلون بمطالبة الإدارة بضرورة انجاز مراحيض، وبينوا ذلك في مختلف رسائلهم التي وجهت إلى مختلف السلطات الوصية على معتقل الجرف، وبعد طول أمد وتسويف، شرعت الإدارة في شهر جويلية 1956م في انجاز المراحيض الخاصة بالمعتقلين في ثلاث جهات من المعتقل، حيث قامت ببناء ثمانية مجموعات من المراحيض كل مجموعة تتكون من خمسة عشرة مرحاضا موصولة بحوض للتصفية[21].

سياج المعتقل

ان الكلام عن سياج المعتقل يجرنا إلى الحديث عن خصائص موقع المعتقل والتحصينات التي أقيمت حوله،يعد الموقع الطبيعي لمعتقل الجرف حصنا دفاعيا قائما بذاته، فهو يقع على أرض مستوية الشكل و بعيد عن الجبال، و خالي من الغطاء النباتي، بحيث كل تحرك في المنطقة يلاحظه الحراس. و أحيط المعتقل بسياجين من الأسلاك المعدنية، السياج الداخلي الذي يبلغ ارتفاعه أكثر من مترين وهو من نوع (Square Mesch)مزود بأوتاد حديدية كل مترين ونصف، تعلوه عدة خطوط من الأسلاك الشائكة تنحني في اتجاه نحو الخارج لتصعب من مهمة القفز عليه، و تكفل معمل زيمرمان بوهران بتوفير ماقدره1422م من النوع المذكور وما يتبعه من أعمدة حديدية للتدعيم[22]، وأعمدة حاملة للأضواء الكاشفة كل عشرة أمتار، هذه الانارة تتزود بالكهرباء من محرك اليكتروجيني بقوة 25 واط . اما السياج الثاني فيبعد عن الأول بـ3 م وهو عبارة عن خطين من الاوتاد الحديدية موصولة بأسلاك معدنية بشكل متعاكس (Zigzag)، وهذين الخطين دعما بأسلاك شائكة كثيفة لولبية ومتقاطعة وعلوه لا يزيد عن 1متر يمتد على مساحة 832 م. أما عن أبراج الحراسة فعددها ثمانية منها اثنتان مزودة بأسلحة الية[23].

التنظيم الإداري للمعتقل

إدارة معتقل الجرف كانت تشمل ثلاث مصالح أو ثلاث هيئات تشرف على تسيير المعتقل وتسهر على حراسته وأمنه، ومراقبة مدى تغير الجانب النفسي للمعتقلين، هذه الهيئات هي : الإدارة، مصلحة العمل النفسي، سرية الحراسة.الإدارة يتولى أمرها موظف متعاقد يطلق عليه اسم مدير المعتقل أو قائد المعتقل، مهمته التسيير المالي والإداري وتنسيق العمل بين مختلف المصالح الموجودة بالمعتقل، ويشترط في الذين يتقدمون لهذا المنصب أن يكونوا من العسكريين المتقاعدين على أن لا تقل رتبتهم عن مساعد أول[24] .

ويساعده في أداء مهامه موظف أخر يسمى المسير المحاسب مهمته ضبط الأمور المالية ومتابعتها، وضمان تموين المعتقل وما يحتاج إليه من مواد مختلفة سواء كانت غذائية أو ألبسة أو عتاد وآلات وتسديد الفواتير، ويحبذ أن يكون من العسكريين المتقاعدين على أن لا تقل رتبته عن رتبة رقيب أول .ويساعد هذين الموظفين فريق إداري يتكون من : راقن، إداريين اثنين في رتبة عون مكتب، ساعي البريد، مسؤول المطبخ، عاملين مهنيين، حاجبين، ممرض وطبيب[25].

هذا عن الجانب الإداري أما عن الشق الأمني فهناك ضابط الشرطة المساعد الذي يتولى مراقبة البريد الصادر والوارد ومسك البطاقية الخاصة بالمعتقلين وتنسيق العمل مع مركز الشرطة الموجود عند مدخل المعتقل، واستخلاف المدير عند غيابه، ويترأس الاجتماع التنسيقي الذي يجمع مختلف المصالح[26].

وكانت المكاتب الإدارية موجودة على مستوى حجرات المدرسة التي بنيت مع قرية الجرف،حيث كانت هناك ثلاث حجرات مستخدمة على النحو التالي :
مكتب لمدير المعتقل،مكتب مصلحة العمل النفسي، مكتب الممرنين، مكتب المسير، مكتب السكرتارية، مكتب ضابط الشرطة المساعد، مكتب البطاقية، مكتب ساعي البريد[27] .

أما عن حراسة المعتقل فتعود إلى سلطات العمالة التي تتكفل بهذا الجانب بالاتفاق مع السلطات العسكرية المعنية، إذ تخصص هذه الأخيرة وحدة عسكرية نظامية، يشرف على قيادتها ضابط، و لضمان السير الحسن وعدم تداخل الصلاحيات اتبع مبدأ مهم يتمثل في الفصل بين حراسة المعتقل والإدارة، إذ على الحراس أن لا يتدخلوا إلاّ بأمر من مدير المعتقل، من أجل إعادة النظام والهدوء، ما عدا هذه الحالة لا يسمح بأي علاقة أو اتصال بين المعتقلين والحراس[28].

ومن جهة أخرى فان مختلف التعليمات المتعلقة بالحراسة والأمن تجعل من معتقل الجرف تحت المسؤولية الكاملة للسلطات المدنية الإدارية، ولضمان ذلك وضع تحت تصرف مدير معتقل الجرف مفرزة مخصصة من طرف الجيش تتكون من مجموعتين :
فصيلة من الدرك المتحرك قوامها 28 فردا، وفصيلة من الوحدة 8 لـ RSA تتكون من 56 فردا، وفي حالة تعرض المعتقل للهجوم أو لحالة تمرد من طرف المعتقلين يقوم قائد القطاع الفرعي العملياتي بمد يد المساعدة[29] .

أما عن مركز الشرطة أو مركز الخفارة الموجود بمدخل المعتقل فقد بدأ العمل بتاريخ 1956/12/26م و يتكون من 10 أفراد من الدرك يمارسون المهام التالية :
ـ مراقبة وتفتيش كل الأفراد الداخلين للمعتقل والمغادرين وكذا السيارات والشاحنات وتقييد كل من مر عليهم في سجل خاص .
ـ كل فرد وافد أو مغادر من وإلى المعتقل عليه أن يكون حاملا لبطاقة التعريف و إذن المرور أو إجازة .

ـ الأفراد العاملون بالمعتقل يجب عليهم إظهار إذن المرور مع بطاقة التعريف، حيث يودع إذن المرور في مركز الشرطة ويسترده عند مغادرته .
ـ كل إذن بالزيارة يجب أن يكون مؤشرا من طرف رئيس بلدية المسيلة، ومركز الشرطة يبلغ مدير المعتقل أو ضابط الشرطة المساعد لإشعار المعني بالزيارة .
ـ كل فرد خارج من المعتقل في إجازة عليه أن يكون مصحوبا بإذن ثاني ليحتفظ به لدى مركز الشرطة[30].

طاقة استيعاب المعتقل

ما هو عدد المعتقلين بالجرف ؟ و كم تبلغ طاقة استيعابه ؟
إن الإجابة عن هذين السؤالين بصفة دقيقة تتطلب العودة إلى الوثائق الإدارية الخاصة بتسيير المعتقل مثل بطاقية المعتقلين وسجل الدخول والخروج وغيره من الوثائق التي تساعد على معرفة الإجابة . هذه الوثائق غير متوفرة حاليا، ولكن من خلال اطلاعنا على وثائق أخرى بأرشيف بلدية المسيلة المختلطة سمح لنا من تكوين فكرة عن عدد المعتقلين الذين لم يستقر عددهم في رقم معين بل يزيد وينقص بسبب حركة الدخول والخروج للمعتقلين .
في 15 جوان 1959م بلغ عدد المعتقلين 1023 فردا و ما يلاحظ على هذا العدد أنه يتغير من يوم لأخر والجدول أدناه يعطينا صورة واضحة عن تغير العدد ارتفاعا وانخفاضا.

عدد المعتقلين إلى غاية 15 ماي 1959	985 فردا
عدد المعتقلين إلى غاية 31 ماي 1959	1047 فردا
عدد المعتقلين إلى غاية 15 حوان 1959	1059 فردا
عدد المعتقلين إلى غاية 30 جوان 1959	1002 فردا
عدد المعتقلين إلى غاية 15 جويلية 1959	877 فردا

هذه الأرقام لها دلالتها فهي تعبر عن اشتداد حملة الاعتقالات سواء في فرنسا أوفي الجزائر وهي نتيجة للعمليات العسكرية الكبرى التي وضعت ضمن مخطط شال[31].
والسؤال المطروح أنه كم تستوعب الغرفة الواحدة من المعتقلين ؟ لمعرفة ذلك علينا أن نقسم مثلا عدد 1023 فردا على 80 غرفة المكونة لمعتقل الجرف ـ وليست كلها مخصصة للمعتقلين ـ فتكون النتيجة حوالي 12 فردا في غرفة واحدة . وتخيلوا وضعية نومهم في غرفة مساحتها لاتتجاوز 3 م^2. ونفس الأمر ينطبق على مدى توفر المعتقلين على أغطية كافية وافرشة مناسبة للمناخ البارد بالمنطقة، وكذا لكيفية استعمالهم العدد المحدود من المراحيض والمغاسل الجماعية عدد المعتقلين يتغير بالزيادة والنقصان في الشهر الواحد، وفي نفس هذه السنة دخل إلى معتقل الجرف حوالي 1023 فردا وغادر منه 759 فردا[32] .

أهمية معتقل الجرف

وقد يلاحظ البعض كثرة المعتقلات في عمالتي الجزائر ووهران وقلتها على على مستوى عمالة قسنطينة حيث يوجد معتقل الجرف كمعتقل واحد على مستوى الشرق الجزائري هل ذلك أمر طبيعي ؟ أم ان هناك أهداف ووسائل أخرى غير معلنة ؟
أوصى الجنرال ألار ALLARD المسؤول عن عمالة قسنطينة ضباطه وجنوده بأن كل متمرد يستعمل السلاح أو يكون في يده سلاح يقتل على الفور، وكل مشتبه به يحاول الفرار يطبق عليه نفس الاجراء[33]. ويعترف الجنرال اوساريس الذي كان مسؤولا عن مكتب

العمليات الخاصة بمدينة سكيكدة قبل هجومات 20 أوت 1955م أنه كان يقوم بالقتل، و من جهة أخرى أن القتل هو توجه قررته السلطات العليا للدولة الفرنسية « أن العدالة لا تريد أن تنشغل بملف (ج.ب.و) ... و لا يمكننا أن نعرف أين سنضعهم، ثم أن العدالة لا تستطيع إعدام مئات الأشخاص. إن العدالة تسير وفق نظام جعل في أوقات السلم، ونحن الآن هنا في الجزائر، وسط الحرب[34].» وبعد أحداث 20 أوت 1955م قام الجنرال اوساريس ومن معه من المسؤولين بقتل الجزائريين الموقوفين دون التحقق من أمرهم[35].

في شهر ديسمبر من سنة 1957م والي عنابة يكتب إلى مسؤوله المباشر المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة[36](I.G.A.M.E) بقسنطينة مبديا له قلقه من كثرة الأشخاص الموقوفين الذين لم يجد لهم الأماكن الخاصة بالاعتقال، فينصحه (م ع ا م ف ع) بالتقليل من الاعتقال إلاّ في حالة الخطورة المتأكدة منها، وعلى هامش الرسالة توجد جملة بخط اليد مضمونها (أن الوالي يوصي بالقتل)، وعدم كفاية الهياكل المخصصة للاعتقال بالشرق الجزائري يوحي بأن القمع يعرف طرقا أخرى غير تلك التي حددها القانون[37]. وهذا يبين حرب الإبادة التي كانت تمارسها إدارة الاحتلال على الجزائريين .

و يصنف معتقل الجرف بالنسبة للإدارة الفرنسية في المركز رقم 02 الذي توجه له العناصر القابلة للاسترجاع والتي يمكن أن تتعاطى مع العمل النفسي بايجابية بينما جعل معتقل بول كازال (Paul-Cazelles) مركزا رقم 01 بعمالة الجزائر توجه إليه العناصر الخطيرة والصلبة[38].

الحياة داخل المعتقل

ان الكثير من الناس يعتقدون أن الحياة داخل المعتقلات « أخف وطأة من السجن وأن المعاملة فيه أفضل، والحقيقة إن فرنسا الاستعمارية بأجهزتها القمعية وقوانينها التعسفية الجائرة لا تفرق بين السجين والمعتقل و لا بين السياسي والمجرم، بل المجرم يحصى من طرف ادارة السجن بمعاملة خاصة»، أما السياسي فيتعرض إلى التعذيب البدني والمعنوي دون مراعاة للقوانين[39].

الحياة العامة

ان الحديث عن الحياة العامة داخل المعتقل يدعونا للتطرق إلى الحالة العامة للمعتقل التي كان يعيش فيها المعتقلون وذلك من خلال تقرير أعدته لجنة برلمانية خاصة للتحقيق في الظروف المأساوية التي يعيش فيها أنصار المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) المعتقلون بالجرف. ولقد وصف التقرير المعد في شهر اكتوبر 1961م الحالة العامة للمعتقل بأنها قذرة وان الفضلات والقمامة منتشرة في كل الزاويا والجدران تم تدنيس طلائها والأفرشة تعفنت والمعدات الكهربائية أتلفت وبصفة عامة فان هذا المعتقل غير مناسب تماما للاعتقال[40] .هذا التقرير أعقبه نقاش عام في البرلمان الفرنسي دفع ببعض النواب إلى مساءلة الحكومة حول هذه القضية والتنديد بموقف الحكومة، وتدخل أحد النواب من أصول جزائرية لينتقد عنصرية زملائه في التعامل مع ملف المعتقلين، حيث قال : « لقد ذكرت الظروف التي تم فيها اعتقال أوربيين بمعتقل الجرف، كنت أتمنى لو تتكلم بالتساوي على عشرات الآلاف من المسلمين معتقلين به في ظروف مأساوية وفي معتقلات أخرى[41].»

هذا عن شهادة الفرنسيين أنفسهم عن الوضعية العامة لمعتقل الجرف وفي تقارير رسمية أما عن الجانب الجزائري فمختلف الشهادات التي استقيناها حول طبيعة الحياة اليومية بمعتقل الجرف تفيد بأنها كانت تتميز بالصعوبة والقسوة وصلتا إلى حد لا يمكن تصوره أدت ببعض المعتقلين إلى فقدان العقل وحالات من الجنون و الانتحار[42]. فالمعتقلون كانوا

يعانون من قلة اللباس[43]، فقد وجد من بينهم من كان يرتدي ملابس النوم وآخرون يغطون أجسادهم بخرق بالية من القماش في عز الشتاء، وينامون داخل حجرات ضيقة بأعداد تفوق طاقة استيعاب الحجرة الواحدة على حصير من الحلفاء ويتدثرون بغطاء مهترئ لا يقي من برد الشتاء القارس[44]. و مما زاد في صعوبة الأمر الحالة الصحية للمعتقلين التي كانت متدهورة، اذ وجد بين المعتقلين أفراد مصابين بأمراض معدية مثل السل الذين لم تتدخل إدارة المعتقل لعزلهم عن بقية المعتقلين أو نقلهم إلى المستشفيات، وانتشار مرض "الزحار"Dysenterie بين الأفراد الذي يؤدي في حالات عديدة إلى الوفاة[45].

وابتكرت إدارة المعتقل أسلوبا خاصا في استقبال المعتقلين الجدد حيث يقف الجنود في صفين متوازيين ويمر في وسطهم المعتقلون الذين يتلقون ضربات متعددة ومختلفة بقبضات اليد وصفعات على الوجه والقفا والركل والرفس وأحيانا بأخماس البنادق ليبينوا لهم صورة أولية عن طبيعة المعتقل[46]. وبالغ ضابط الشرطة المساعد المسمى "فالانغا"Fallanga في تطبيق هذا الإجراء بشدة ،حيث كان يعمل على اهانة المعتقلين واستفزازهم يوميا، ويسارع إلى صفعهم بسبب أو بدون سبب وفرض عليهم تقديم التحية كلما مر بهم . و يبادر إلى الركل والرفس والصفع والضرب على القفا مع الكلمات الفاحشة والبذيئة[47].

كما كان يجبر المعتقلين وحتى المرضى منهم على حضور المناداة ثلاث مرات في اليوم وتحية العلم الفرنسي، وفي الشتاء يجبرهم على الوقوف في ساحة المعتقل ساعات طويلة حتى ينال منهم التعب فيسقطون على الأرض تباعا. وبلغت بهذا الضابط الغطرسة انه كان يأمر الجند بإخراج المعتقلين من غرفهم كل مساء لتحية العلم الفرنسي إجباريا[48]. ووصل المكر بهذا الضابط أنه يقوم بنشر أخبار عن بعض المعتقلين الجدد بان فيهم مخبرين يعملون لصالح الإدارة مستهدفا بذلك زرع الشك والبلبلة في صفوف المعتقلين لإرساء جو يتسم بفقدان الثقة بين المعتقلين ويدفعهم للانطواء والعزلة مما يعطي فرصة لهذا الضابط على التحكم في زمام المعتقلين[49].

المطالبة بالحقوق

لم يقف المعتقلون مكتوفي الأيدي أمام هذه التصرفات الرامية إلى كسر وحدتهم وزعزعة إيمانهم بالقضية الجزائرية فبادروا إلى الاتصال بإدارة المعتقل وكتابة العرائض والرسائل احتجاجا على الأوضاع المزرية التي يعيشون فيها منها الممارسات القمعية و حول نوعية الأكل وحول الأوضاع المعيشية بصفة عامة إلى مدير المعتقل وإلى رئيس بلدية المسيلة المختلطة وإلى الحاكم العام بالجزائر . واستغلت لجنة المعتقلين السرية حادثة قام بها المسير المالي لدكان المعتقل المسمى "فودورFaudour " تمثلت في رفع أسعار المواد الغذائية والمواد ذات الاستهلاك اليومي بدرجة كبيرة مما أثار استياء المعتقلين وتذمرهم فدفعت اللجنة بعض عناصرها للاعتداء على المسير المالي وصور بأن الأمر رد فعل على رفع الأسعار .

حادثة الاعتداء على المسير المالي أثارت الحماس في صفوف المعتقلين وهيأتهم للاتحاد والالتزام بالإضراب عن الطعام الذي دعت إليه لجنة المعتقلين السرية لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على نوعية الطعام المقدم وعلى ارتفاع أسعار الدكان، وكذا على مختلف الإجراءات العشوائية التي كان يتعرض لها المعتقلون[50].

اضطرت إدارة المعتقل بعد حركة الإضراب الطلب من المعتقلين تعيين أفراد عنهم للتنسيق معهم والاتصال بهم عند الضرورة ورغم هذا الاعتراف في حق المعتقلين في تكوين لجنة

منهم إلاّ أن إدارة المعتقل سرعان ما بادرت إلى تحويل أعضاء اللجنة إلى معتقل "افلو" رفقة الأفراد الذين كانوا وراء إثارة الاحتجاج وتسيير الإضراب، ولكن المعتقلين اخذوا احتياطاتهم في حال كشف اللجنة أو تحويل أفرادها أو تسريح بعض منهم، وذلك بتشكيل لجنة سرية بدون علم الإدارة تقوم بشؤون المعتقلين[51].

وهكذا سقط مخطط فالانغا و أعوانه الذي كان يهدف إلى تقسيم المعتقلين وزرع الشك والريبة بينهم، حتى يتمكن من السيطرة عليهم، هذا الضابط لم تتوقف إساءته للمعتقلين فقط بل تعدت حتى إلى زملائه، فهذا مدير المعتقل ضاق من تصرفاته وكتب به عدة تقارير تفيد بخطورة وجوده في المعتقل، حيث أصبح يثير حفيظة المعتقلين وهدؤهم ويمكن أن يؤدي بتصرفاته إلى أسوء الأمور، و قد أدت تلك التقارير إلى نقله من معتقل الجرف، وبذلك تخلص المعتقلون من كابوس كان جاثما على صدورهم[52].

لقد استطاع المعتقلون من خلال مطالبتهم المستمرة الحصول على بعض الحقوق التي يتضمنها النظام الداخلي للمعتقل، حيث ينص على تشكيل مندوبية للمعتقلين تمثلهم لدى إدارة المعتقل وتكون قناة اتصال بين الإدارة والمعتقل، ويتولى المعتقلون تسيير حياتهم اليومية مثل التكفل بالطبخ والدكان وقراءة الجرائد واستقبال الزيارات والرياضة وتخصيص حصص للتعليم، ويمنع دخول الجنود المكلفون بالحراسة إلى الأجنحة المخصصة للمعتقلين ونفس الإجراء ينطبق على الممرنين النفسانيين، و تتولى مندوبية المعتقلين ايضا استلام البريد وتوزيعه[53].

نظام الاكل

أما عن الأكل فلم يكن مناسبا تماما ورديئا تسبب في مضاعفات صحية للمعتقلين خاصة منهم ضعاف الأجساد وكبار السن، فالتموين بالأكل تكفلت به شركة "قونزالس"GOUNZALES طبقا لاتفاقية بينها وبين بلدية المسيلة المختلطة، التي عليها أن توفر لكل فرد وجبة صباحية تتكون من ربع لتر من الحساء يوميا و 150 غرام من الخبز ونفس الكمية من اللحم وفي المساء فتمنح لهم قطعة مكورة من الغرس(التمر) و حبتين أو ثلاثة من الطماطم وبصلة واحدة[54].

وبعد شكاوى المعتقلين إلى مدير المعتقل وإلى رئيس بلدية المسيلة حول الوجبات الغذائية ونوعية الأكل، سمحت لهم إدارة المعتقل بالمشاركة في إعداد الطعام ومراقبته واختيار من يقوم بأعمال الطبخ، أما الإدارة فتتكفل بتوفير المواد الغذائية، ورغم ذلك، فقد كانت تقع حالات تسمم غذائي بين المعتقلين متفاوتة الخطورة نتيجة استعمال وتناول المواد الغذائية الفاسدة مثل الكسكس والطماطم التي كان يؤتى بها في علب مصبرة ذات حجم كبير .

وتفيد الوثائق الأرشيفية بوجود حالات للتسمم، فالطبيب المناوب المتعاقد مع معتقل الجرف يشير في تقريره بتاريخ 1959/10/09م بإصابة مئة فرد بالتسمم يوجد عشرة منهم في حالة خطيرة، بسبب تناولهم للكسكس الفاسد . بينما يخبر مدير المعتقل السلطات الوصية بوجود ثلاثين فرد تسمموا غذائيا. بينما يدلي احد المعتقلين حول هذه الحادثة بوجود وفيات بين المعتقلين بسبب التسمم الغذائي[55].

ويلاحظ أن تقرير المدير إلى السلطات الوصية جاء بعد أسبوع من وقوع حالات التسمم وان عدد المصابين ليس هو العدد الذي ذكره الطبيب ويبدو من خلال هذا ان المدير أراد أن يقلل من عدد الإصابات حتى لا تظهر الحادثة كأنها كارثة، تستوجب التحقيق .

الوضعية الصحية للمعتقلين

عرفت الوضعية الصحية للمعتقلين تدهورا كبيرا أثرت على حياتهم خاصة بعد استقالة الطبيب المتعاقد جاك توريس (Jacques Torres) وتوقيف الممرض بومالیت السعيد من طرف الجيش يوم 27 أوت 1959م، هذا الوضع استغلته لجنة المعتقلين لتضغط على إدارة المعتقل عن طريق دفع الموقوفين إلى الاحتجاج على عدم وجود الطبيب المداوم وكذا الممرض المؤهل، ومما زاد في وحدة المعتقلين والتفافهم حول هذا المطلب هو وفاة أحد المعتقلين . في هذا الإطار توجهت لجنة المعتقلين إلى مدير المعتقلين ومعها أربع برقيات موجهة إلى كل من :

- الصليب الأحمر بباريس
- الصليب الأحمر الدولي
- مدير المصلحة المركزية لمراكز الإيواء
- المندوب العام للحكومة بالجزائر

جاء فيها : توفي أحد المعتقلين بالجرف نتيجة العجز الطبي، و الآلاف من المعتقلين محرومون من العلاج والإسعافات الأولية منذ شهرين وذلك بسبب عدم توفر الطاقم الطبي، ولذلك اللجنة تطالب بتوفير سيارة إسعاف وطبيب دائم الحضور بالمعتقل[56].

الوضعية الصحية للمعتقل عرفت تسجيل نقائص من طرف بعثة الصليب الأحمر الدولي التي زارت معتقل الجرف سنة 1956م تمثلت في عدم كفاية زيارات الفحص التي يقوم بها الطبيب المتعاقد مرتين في الأسبوع واقترحت أن تكون ثلاث مرات أسبوعيا، وأشارت إلى ضرورة توفير التدفئة للعيادة و أبدت عدم ارتياحها لعدم ملائمة الممرضين للعمل في العيادة كونهم معتقلين واقترحت بدلا من ذلك توظيف ممرضين عن طريق التعاقد أو تسريحهم والتعاقد معهم للعمل في عيادة المعتقل[57].

اما عن المياه المخصصة للشرب فقد كانت يؤتى بها في صهاريج من أماكن بعيدة عن معتقل الجرف وتوزع على المعتقلين بكميات قليلة وتتميز بالملوحة، التي سببت صعوبات صحية للمعتقلين[58] .

جوانب من يوميات المعتقلين

تميزت حياة الأفراد اليومية داخل المعتقل بالاختلاف والتنوع حسب مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية ففهيم من كان متفائلا مستغلا لفترة الاعتقال في الأشياء المفيدة وفيهم من كان هائما على وجهه داخل المعتقل يائسا خاملا . فالبعض من المعتقلين سخرتهم إدارة المعتقل للعمل في مختلف ورشات المعتقل خاصة إقامة وتركيب الأسلاك المعدنية المحيطة بالمعتقل وحفر الخنادق لاتخاذها مراحيض والبعض الآخر في المطبخ ومصلحة النظافة العامة للمعتقل[59].

وأما عن أغلب المعتقلين فقد كانوا يقضون يومهم في الاستماع إلى الدروس باختلاف أنواعها التي كان يسهر على تقديمها نخبة من الأساتذة والمعلمين والمثقفين والسياسيين وممارسة الرياضة والتنقل بين الغرف والأجنحة لتبادل الأحاديث، وهناك فريق من المعتقلين كرس وقته للعب واللهو[60].

ويستشف من بعض المقطوعات الشعرية للشاعر محمد الشبوكي[61] التي نظمها بالجرف حول الحالة العامة للمعتقلين بأنهم كانوا يتمتعون بالوحدة و الإرادة والأمل، وفي ذلك يقول :

نحن في الجرف أمة وحد الظلم بينها
عمها جور دولة قرب الله حينها
ضدها ثار كلنا كلنا رام بينها
يا لها الله ثورة ردد الدهر لحنها[62]

ورغم ما هم فيه فقد كانوا يتمتعون بالاستماع لعزف العازف على آلة العود الذي كان يشنف أسماعهم بين الفينة والأخرى وفي ذلك يقول الشاعر محمد الشبوكي :

نقرات العود من كف رشيد تبعث النشوة في القلب العميد
قلت والأوتار في أنمله تتشاكى جفوة الدهر العنيد :
أيها الفنان زدني إنني لأنين العود ذو شوق شديد[63]

وخلاصة القول أن إدارة الاحتلال استغلت كل المواقع التي كانت تحت تصرفها لتجعل منها مراكز للتعذيب أو إقامة معتقلات، وجعلت المعتقلين تحت تصرف رؤساء البلديات والمقاولين لاستغلالهم في ورشات العمل كأجراء بأبخس الأجور. ويعد معتقل الشلال جحيما يشبه أو يفوق المعتقلات النازية .

موقع الجرف لم يكن اختياره اعتباطيا بل روعي في ذلك الشروط المناخية حتى تكون احد وسائل التعذيب النفسي، فالكثير من الناس خاصة كبار السن لم يتحملوا حرارة الصيف المرتفعة ولم يسلموا من زحف العقارب والثعابين، وفي فصل الشتاء برد قارس وجليد يومي أثرا على صحة الأفراد المصابين بمرض السل .

لم يستسلم المعتقلون لمخططات الإدارة فكانوا لها بالمرصاد، خاصة وجود مناضلين قدماء في صفوف المعتقلين الذين عملوا على تاطير المعتقلين وتوحيدهم و تكوينهم سياسيا وتبليغهم تجارب الحياة النضالية حتى يتمكنوا من تجاوز المحنة التي هم فيها .

الهوامش

(1) –Arrêté Préfectoral du 18/04/1955 instituant en zone de protection divers N°35 de 03/05/1955 ، in Journal Officiel de L'Algérie ،arrondissement de Constantine ،p. 855.

(2) – البصائر : عدد 321، 1955/06/03، ص 1 .

(3) – **الشاذلي زقادة** : معتقل الجرف، جريدة النصر(يومية وطنية، تصدر بقسنطينة)، الثلاثاء 03 /1984/10،ص 12 .

(4) – محمد الطاهر عزوي : ذكريات المعتقلين،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 36 .

[5]) – A.C.M.M : Boite N° 98 Dossier N° 01

[6]) – Denise et Robert Barrat : livre blanc sur la répression en Algérie، textes et document réunis ، préface de Pierre Vidal-Naquit،postface Daho DJerbal،Edition barzakh،Alger،2001، p. 17، 32.

[7]) – Sylvie Thenault: Une drôle de justice les magistrats dans la guerre d'Algérie ، préface de Jean-Jacques Beeker ، postface de Pierre vidal-Naquet ،édition La Découverte Paris ، France ، 2004، p. 36

[8])-J.O R F، Débat parlementaires، Année.1955 . SEANCE DE 28 JUILLET 1955 .P 3354 .

([9]) – بلقاسم بن احسن كافي : نزيل المعتقلات 1955–1962 ،دار الوليد، (ب ت) ص 16 . وانظر أيضا، . وصف شاهد عيان آخر لتلك العاصفة بما يلي : « في يوم اشتدت فيه الحرارة، حتى أصبحنا نلهث من قلة الأوكسجين وندرة الماء، وقد رأينا من بعيد سحابا أسود اللون مشوبا بالحمرة يتراكم، ويتزاحم الينا آتيا من الشمال . وماهي الاّ دقائق فإذا مقدمات الزوابع تشتد وتقترب من المخيمات والجأت برمالها اللاذعة كل المنتظرين من المعتقلين الى داخل المخيمات . وكانت لحظة رهيبة ! تذكرنا بما ورد في القرآن العظيم ﴿ تدمر كل شيء بامر ربها ﴾ من سورة الأحقاف، الاية 25 . فأصبحنا في الحين لا نرى شيئا، ولم ندر كيف مرت و لا كيف هجمت ؟ حيث مزقت كل الخيم البالغ عددها 75 خيمة .» . محمد الطاهر عزوي : المصدر السابق، ص 38 .

(10)- A.C.M.M : Boite N° 99 Dossier N°4 .

(11) –A.C.M. M : Boite N° 98 Dossier N° 1.

(12) –**الطيب بن نادر** : الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين أمليلة، الجزائر، 2008، ص 314 . وانظر أيضا . احسن بن بلقاسم كافي : المصدر السابق، ص 21 .

(13)- A.C.M.M : Boite N° 257 Dossier N° 1 (Rapport à Monsieur le préfet du département de
Setif au sujet de l'organisation médicale du camp d'assignes à résidence de Djorf،). 1957/12/21 N°297

(14)- A.C.M.M : Boite N° 257 Dossier N° 1(Convention entre la commune mixte de M'sila et le Docteur TORRES Jacques،). 1956/09/10

(15)- A.C.M.M : Boite N° 257 Dossier N°1 (Rapport sur l'etat sanitaire du camp le 23/09/1956)

(16)- A.C.M.M : Boite N°257 Dossier N°1 (Rapport médicale، le 13/08/1957).

(17) – الطيب بن نادر : المصدر السابق، ص 317 . وانظر أيضا، . بلقاسم بن أحسن كافي : المصدر السابق، ص 21، 22 .

(18)- A.C.M.M : Boite N°98 Dossier N°1(Convention entre la S.A.P et la commune mixte de M'sila ، le 07/11/1955)

وانظر أيضا، احسن بن بلقاسم كافي : المصدر السابق، ص 21، 22 .

(19) – **عبد المجيد غطاس :** من رحلة العذاب بين السجون الاستعمارية، مجلة أول نوفمبر، العددان 158/157، السنة 1997، ص 7 .

(20) –عبد المجيد غطاس: المرجع السابق، ص 21، 22 .

(21)- A.C.M.M : Boite N° 03 ، Dossier N° 01 (Marche de Gré A Gré ، Construction de Latrines، Signe Le 02 /07 / 1956.)

(22) –A.C.M.M : Boite N° 03 Fourniture de ، Dossier N° 01 (Marché de Gré A Gré، Barriere Type"SquareMesch" Signe Le ،1422ml de 30/07/1956) .

(23)– الطيب بن نادر : المصدر السابق، ص 317 . و انظر أيضا،

-A.C.M.M : Boite N° 98 Dossier N° 01 (Lettre de LT.ColonelDilberger détache au camp ، de Djorf à Monsieur le général Cdt la division de Constantine et les troupes de l'est Algérien، 05/05/ 1956 .)

(24) -- A C M M: Boite N° 99 Dossier N° 4 (Circulaire de 23/08/1955 N° 7539/CC)

(25) –Ibid : P 3 .

(26) – وقع تنازع في الصلاحيات بين ضابط الشرطة فلانغا ومدير المعتقل لوكلارك والمسير المالي فودور حول صلاحيات كل واحد منهم، تدخل رئيس بلدية المسيلة بصفته السلطة الوصية على المعتقل و حدد لكل واحد منهما مهامه، التي ستتغير فيما بعد انشاء مصلحة العمل النفسي في المعتقل . انظر :

- A.C.M.M : Boite N°114 Dossier N° 1 (Lettre de Monsieur l'administrateur chef de la commune mixte de M'sila à Monsieur Leclercdirecteur du centre d'Hébergement Djorf، 15/10/1955 N°2511).

(27) – انظر مراسلة مدير المعتقل الى رئيس دائرة المسيلة حول طلب 3 بناءات جاهزة لاستعمالها مكاتب، نظرا لضيق المقرات المستعملة وعدم استجابتها لشروط العمل المناسبة .

- A.C.M.M:Boite N° 257 Dossier N° 1 (Lettre de 29 /01 /1958 N° 170) .

(28) - A.C.M.M : : Boite N° 99 Dossier N° 4 (Circulaire de 23/08/1955 N° 7539/CC)

(29) – تعليمة صادرة عن منطقة قسنطينة العسكرية، انظر :

- A.C.M.M : : Boite N° 99 Dossier N° 4 (Note de 08/09/1956)

(30) - A.C.M.M : Boite N° 99 Dossier N° 4 (Note de Service Le 01/01/1957)

(31) – **شال موريس** Chelles Maurice ولد في بونتي بتاريخ 1905/09/05 م وتوفي بتاريخ 1979/01/18م، عين قائدا عاما للقوات البرية في الجزائر من طرف الجنرال ديغول، اشتهر بخططه العسكرية ضد جيش التحرير الوطني واهم هذه العمليات عملية المنظار، عملية الشرارة، عملية التاج وعملية إقامة حواجز على الحدود الشرقية والغربية موازية لخط موريس عرفت بخط شال . قاد انقلاب 1961/04/21 م ضد الجنرال ديغول. لمزيد من التفصيل انظر على الموقع الالكتروني التالي :

www.salan.asso-fr/biographies/Maurice.htm

(32) – A.C.M.M : Boite N°42 Dossier N°01

(33) –اوليفي لوكور غرانميزون : الاستعمار الابادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 231، 232 .

(34) –**الجنرال أوساريس** : شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة : الجزائر 1957 – 1959، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، ص ص 30، 31 .

(35) – المرجع نفسه : ص ص 61،51 .

(36) – المفتش العام للادارة في مهمة فوق العادة (I.G.A.M.E) تسمية أطلقت على ولاة العمالات الثلاثة للجزائر قسنطينة، الجزائر، وهران، بعد انشاء 13 عمالة جديدة سنة 1956، طبقا لمرسوم 28 جوان 1956 المتضمن التنظيم الاقليمي للجزائر . مهمة (I.G.A.M.E) هي تنسيق العمل الاداري بين مختلف العمالات في جميع الميادين المدنية والعسكرية، وممارسة دور الرقابة والوصاية على العمالات الجديدة. لمزيد من التفصيل انظر،

- Claude Collot: les institutions de l'AlgerieDurantla période coloniale (1830-1962) office du publication universitaire ، Alger ، 1987 ، pp. 77، 78.

(37) – Sylvie Thenault : op.cit.،pp.108،109 .

(38) – A.C.M.M: Boite N° 99 Dossier N°1 (Circulaire de 02/04/1957 n 1887).

(39) –**علي العياشي** : قصر الطير معتقل الموت البطئ، أول نوفمبر،العددان 88، 89، جانفي، فيفري 1988، ص 34،33 .

(40)- Vidal-Naquet : op cit ،pp،305،311

(41) --J.O R F، Débat parlementaires، Année 1961-196، 09/11/1961، N°82 p. 4009.

(42) – المجاهد، عدد 19، بتاريخ01 /1958/03، ص 8 . وانظر أيضا :

. الطيب بن نادر : المصدر السابق، ص 319 . وانظر كذلك :

. شهادة عبدالله حفظ الله في بيته يوم : 2010/02/17 . بلدية تبسة .ولاية تبسة.

(43) – بخصوص لباس المعتقلين تشير اتفاقية جنيف الرابعة في المادة 90 انه يجب على الدولة المعتقلة أن توفر للمعتقلين إمكانية الحصـــول على الملابس و الأحذية، وإذا لم يكن بحوزة المعتقلين ملابس كافية لمواجهة برودة الجو وجب على الدولة المعتقلة أن تزودهم بالملابس مجانا .انظر: شـــريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد : موســوعة اتفاقيات القانون الدولي الانســاني النصــوص القانونية والرســمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة ط 6، بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالقاهرة، مصر، 2005، ص 221 . ومن جهة أخرى فقد عثرنا بأرشيف ولاية المسيلة على عدة فواتير معدة للمخالصة مقابل الألبسة التي تم اقتنائها من طرف إدارة المعتقل لفائدة المعتقلين،هذه الألبســة لم تســلم للمعتقلين ولكنها وضــعت بمخزن المعتقل ، بالإضافة إلى أن مختلف الشهادات تنفي استلام المعتقلين للألبسة . انظر :

- A.C.M.M : Boite N°98 Dossier N° 01 .

ومن جهة أخرى فقد راسل مدير المعتقل الحاكم العام بتاريخ 1956/01/06 حول الوضعية العامة للمعتقلين ووصفها بأنها مزرية ولا تشرف فرنسا ويخجل أن يكون فرنسيا . انظر،

Denise et Robert Barrat : op.cit. p. 43

(44) – المجاهد :المصدر السابق، ص 8

(45) –نفسه ، ص 8، وأيضا

p. 43. ،- Denise et Robert Barrat : op.cit.

(46) – شهادة عبد الله حفظ اللهفي بيته يوم 17 /2010/02 .

(47) – المجاهد : المصدر السابق، ص 8 . وايضا

p. 43.،- Denise et Robert Barrat : op.cit.

(48) – احسن بن بلقاسم كافي : المصدر السابق، ص 23 .

(49)- Hafid Keramane: La pacification livre noire de six années de guerre en Algérie، La cité éditeur، Lausanne، 1960، p. 55

(50) – Hafid Keramane: Op cit ،p56.

(51)– احسن بن بلقاسم كافي : المصدر السابق، ص 23 .

(52) – قام رئيس بلدية المسيلة بارسال برقية الى رئيس دائرة برج بوعريريج والى والي سطيف يطلب من خلالها تحويل ضابط الشرطة المساعد فالانغا وتعويضه للأسباب التالية : له أكثر من عام بالجرف، قاس وفض تسبب في اثارة جو من الاستياء والتذمر وسط المعتقل، لا يحترم السلطات المدنية السلمية . انظر :

- A.C.M.M : Boite N° 99 Dossier N° 4 (Télégramme du 12/09/1956 N°102).

(53) – تشير بعض المراجع الفرنسية حول النظام الداخلي للمعتقلات أنه جاء نتيجة للتقرير الذي رفعه المفتش سيوزي Siosiالى الحاكم العام جاك سوستال، حيث ضمنه النقائص الموجودة في المعتقلات التي أقامتها فرنسا . نظر Op.cit.p.Sylvie Thenault:،35 .37

ومن جهة أخرى فقد أشار احسن بن بلقاسم كافي في كتابه " نزيل المعتقلات " ص 13،14 أن النظام الداخلي للمعتقل جاء نتيجة نضال المعتقلين الذين لم يتوقفوا عن كتابة الرسائل والعرائض والإضراب عن الطعام خاصة المناضل مسعود بوقادوم .

ونفس الرأي أدلى به محمد زيتوني في شهادته حول معتقل الجرف يوم 07/ 2009/11 في بيته، بأن نضال المعتقلين هو الذي دفع بالادارة الفرنسية الى منحهم الحقوق .

(54) – المجاهد عدد 1958/03/19،01 ص 8 .وانظر أيضا :

36.،- Denise et Robert Barrat : op cit pp 31

(55) – الطيب بن نادر : المصدر السابق، ص 319 . وانظر أيضا :

rapport ،- A.C.M.M: Boite N° 257 Dossier N°01 (Rapport médicale datée le 09/10/1959 de directeur du camp le 15/10/1959).

(56) – A.C.M.M : Boite N° 257 Dossier N° 1 (Lettre de 23/09/1959 N°1855).

(57) – A.C.M.M : Boite N° 257 Dossier N° 1 (Lettre de 19/11/1956 N°4155).

(58) –**عبد المجيد غطاس** : المرجع السابق،ص 7 .

(59) – المجاهد عدد 1958/03/19،01 ص 8 . وانظر :

. احسن بن بلقاسم كافي : المصدر السابق، ص ص 24، 26 . وانظر كذلك :

. الطيب بن نادر : المصدر السابق، صص 316، 319 .

(60) – المجاهد : المصدر السابق، ص 8 .

(61) – **محمد الشبوكي** : شاعر من شعراء الجزائر، ولد سنة 1916 م بالشريعة ولاية تبسة وتوفي عام 2005 ، حائز على شهادة التحصيل من جامع الزيتونة التونسي سنة 1942، عضو اداري في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، انخرط في ثورة التحرير الوطني منذ سنة 1955 م بصفته عضوا في جبهة التحرير الوطني ، القي عليه القبض في شهر فبراير سنة 1956 م اعتقل بتبسة ثم حول الى مدينة قسنطينة ومنها الى معتقل الجرف الذي بقي فيه خمسة أشهر وبعد ذلك حول الى عدة معتقلات منهاسان لو، بوسوي، لودي .ألف عدة قصائد شعرية لتخليد وتمجيد الثورة الجزائرية وحث الناس على اعتناقها ومن أشهر قصائده :

جزائرنا يابلاد الجدود نهضنا نحطم عنك القيود

للاطلاع على حياة محمد الشبوكي انظر : – **عبد الله منقلاتي** : قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص ص 328، 329 .

(62) –**محمد الشبوكي** : ديوان الشيخ الشبوكي، المجموعة الأولى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (ب ت)، ص 42 .

(63) –محمد الشبوكي : المصدر نفسه، ص 201 .